

كان موضوعا علوانا بمرح وجزا عليه من النماذج غير لغيره ما فيه لا يكون
مبنياد بوجه دفعه الطاعة الكلية للامانة المانحة لها اسما بالحق
وانصاحه بذكر ما بعد تعريه الضمير ولم يوضحها الى اخر الباب لانها لم
تذكر الامانة المانحة للضمير بحسب مواضع الاعراب كان عطفه ان يرفع
اعرابها وفي ذلك للامانة المانحة للضمير بالتقسيم باعتبار عطف قوله له
البناء يجب الاستشكال في هذا الاصل ان الصلابة مبنية بالجر لا يلزم
من الوجوب الاعطاف في اسرها اشتغالها في قوله السابق وكل حرف
مستوفى للبناء ويجاب هنا بما يصح ما اجيب به هناك ولعل الغرض ان
يبني هنا كما يبنى هنا في اعتبارها بما اسلمه وبعده اليعتد اجادها البهو
في قوله وهي من معاني التي واليه في النسبية التي حقا ان تخرج في
وقد اختلفت بالياء وناو الرائي والفاء في ابي واياها واياها وقصينه
ان ما ذكر كلفنا اصلا حبة وهو كذا في قوله لان الضمير لا تنه بل لانه لا تنه
ان في هذا التعريف وكما سلف من ان النشبة لا يتغير بالهتف في لفظ ال
سما ان يتغير الاسم المجرى لانه لا يفرق الا زوا والضمير الهتف كونه ليس في
جمله قوله اليهودي عنكم النص في كما يكر عليه قوله فلا ينصرف في قوله
منازل التي واما سبب في قوله حره واولئك من الصواب في قوله الا
سنتعنا عن الاعراب باليه بنسبه الخري في الاستغناء اليه كونه في نواردها
تغير الالاعراب في قوله باختلاف صيغة اختلاف الهي في ابي بسبب ما
ذكر والهراد باختلاف الصيغ اختلاف الهاء في الصواب في قوله وبقوله
وباختلاف الهي في اختلافها حقيقة لان النظم والخطا او باختلاف هي
من الاعراب في النظم حالة الرفع والنصب والجر مثلا النظم له حال الرفع
في مضمونه وحال النصب والجر به والخطا له حال الرفع في النظم
نما في متوحدة في النماذج تاكسورة وحال النصب والجر والنشبة كس

طاج

فان مقتوحه في النماذج تاكسورة فاغتر في اعراب الضمير لان
الخصوص من الاعراب الاختيار وهو خاص ولا يضر بشيء صيغ الضمير في
الجر ووجه كماله ايضا فنشأة النصب بالجر في كسرة جمع اليمين السالم وهو
وفتحته ما لا ينصرف في قوله ولعل هذا هو اليعتد ان نماذج في ذلك اخذ من النظم
والتعريف الا في ولا يفرقها منها فقولهم ان سبب بنا بها النشبة الوضعية
فالاشبهه الوضعية في اسبب مبنية قوله ولذلك عقبه ان ذلك لونه العثم
عنه في علمه كيه جمنه في هذه اولها وانما عقبه بصلوح الهمز
النصب للنصب ويطولح بالفتحة ويطولح الواو والياء والنون للفتحة
والخطا وليس هذا سببا للبناء بل في ان يكون سببا للاعراب ويجاب
بان ذلك عقبه ايضا باختلاف الصيغ الضمير لا اختلافها معها فان النظم
وانما الخطا وهو للفتحة والنون في الضمير المستنسخة عنها والفتحة
طرد الباب وورد عليه ان هذا التعريف يقتضي العمل بالبناء في جميع
يحل علة البناء واجيب بان ذلك ما ذكر التمييز باختلاف الصيغ علم
منه انها مستغنية عن الاعراب في ذلك الاعتبار في قوله ان يكون علة النشبة
قوله بحسب الاعراب ابي باعتبار الاعراب في قوله ولكل ما جرح كلفنا
ما نصب جعل بعضه هتاف الاضامة بنا نية في قوله من جعلها اجري للمام اذا
يلزم عليه ان يكون المحكوم عليه بالي والنصب اليه لولا ان يجر النظم في
كونها من قبيل الاضامة السببية فانها مبنية على مراد منها الاضامة الاعم
للأخص وعلم الهمز وسواء فلنا هذا او بهاء العمل تامر والظاهر انه
مبنية على عزم الهمز والاول بالفتح اعم منها في قطعها ابا في البهو في قوله
ان ما ذكره الهمز خاص بالنصب واطرافه بوجه من بانه فيه وفي النظم لا
سبب في قوله وكل من له البناء في اعم التوعين واجيب بان
الظلم في النظم والكتابة وقوله في البيه النشبة السببية في النظم في اعم الهمز